

المجلس التنفيذي  
الدورة السابعة والثلاثون بعد المائة  
روما، 13-15 ديسمبر/كانون الأول 2022



---

## تحديث بشأن تنفيذ إطار الاقتراض المتكامل في الصندوق

ضميمة

### رد الإدارة على تعليقات ممثلي الدول الأعضاء

---

الوثيقة: EB 2022/137/R.24/Add.1

بند جدول الأعمال: 13(ب)

التاريخ: 30 ديسمبر/كانون الأول 2022

التوزيع: عام

اللغة الأصلية: الإنكليزية

للعلم

---

رد الإدارة	تعليقات من هولندا
<p>تشكر إدارة الصندوق هولندا على ما أعربت عنه من دعم للفئات الجديدة من المقرضين المؤهلين (المؤسسات فوق الوطنية والمتعددة الأطراف وكذلك المؤسسات الاستثمارية الخاصة المؤثرة) وأوت الاقتراض الجديدة (الإصدارات الخاصة) التي بدأ العمل بها وفقا لإطار الاقتراض المتكامل في ديسمبر/كانون الأول 2020. وكما ورد في الوثيقة، أثبت القراران بالفعل نجاحهما في تأمين الأموال اللازمة للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق.</p>	<p>تؤيد هولندا مقترح الصندوق الذي دعا فيه إلى توسيع مجموعة المقرضين المؤهلين لتشمل المؤسسات فوق الوطنية والمتعددة الأطراف، والمؤسسات الاستثمارية الخاصة المؤثرة. وسيتيح ذلك للصندوق تلبية احتياجات البلدان المقترضة المتزايدة إلى التمويل.</p>
<p>تُدرِك إدارة الصندوق تماما ضرورة ضمان توفير قروض بشروط تيسيرية لأفقر البلدان المؤهلة للاقتراض من الصندوق. ولا تزال مساهمات تجديد الموارد وقروض الشركاء الميسرة تمثل الوسيلة الوحيدة التي يمكن من خلالها للصندوق تمويل قروضه المقدمة بشروط تيسيرية. ولذلك، وفي ضوء المشاورات المقبلة للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، يحث الصندوق أعضاءه على زيادة هذه الأشكال من الدعم لكي يتمكن من مواصلة توفير الدعم الكافي لمهمته الأساسية.</p>	<p>من المعترف به أن عددا محدودا فقط من المقرضين المؤهلين حاليا قادر على توفير قروض شركاء ميسرة. ولكننا نود أن نؤكد من جديد أن من المهم الحفاظ على الشروط التيسيرية للقروض المقدمة إلى أفقر البلدان المؤهلة للاقتراض من الصندوق، وينبغي أن يظل ضمان القدرة على تحمل الديون أولوية للصندوق.</p>
<p>لن يُسمح، لمجموعة المقرضين المؤهلين الجُدد بالتدخل في حوكمة الصندوق واستراتيجياته ولا في صنع القرار فيه. ولا يوجد بند ينص على ذلك في اتفاقيات القروض أو وثائق السندات. وسيظل الصندوق يسترشد في أنشطة الاقتراض، بالشروط المتعلقة بعدم التخصيص، على النحو الوارد في إطار الاقتراض المتكامل. وفي حال اقتراح أي مجال مواضيعي والاتفاق عليه، سيكون هذا الموضوع متنسقا تماما مع التوجه الاستراتيجي القائم بالفعل في الصندوق، على النحو المتفق عليه مع الدول الأعضاء في الصندوق.</p>	<p>من المهم أيضا ألا يكون بوسع مجموعة المقرضين المؤهلين الجُدد التأثير بصورة مباشرة أو غير مباشرة على صنع القرار بشأن استراتيجية الصندوق وسياساته. فما هو السبيل أمام الإدارة لضمان عدم حدوث ذلك؟</p>
<p>أخذت هذه النقطة في الاعتبار، وهي تتفق مع القرار الاستراتيجي الذي اتخذته الصندوق بشأن إنشاء برنامج لسندات اليورو المتوسطة الأجل من أجل طرح إصدارات خاصة. وسيقلل طرح إصدارات في إطار هذا البرنامج تكاليف المعاملات بصورة كبيرة. وبمجرد الاتفاق على الشروط المالية بين الطرفين، سيكون التنفيذ سريعا وسيكون تبادل الوثائق محدودا للغاية. ولذلك، ومن وجهة نظر تكاليف المعاملات، ليس هناك شك في أن إصدار السندات استراتيجية ناجحة.</p> <p>وفيما يتعلق بالتفاوض على القروض، اكتسب الصندوق خبرة تراكمية كبيرة في هذه العملية. ويُمكن ذلك فريق التفاوض على أن يُحدد بسرعة النقاط الأكثر حساسية في المفاوضات، وهي مسألة بالغة الأهمية لتقليص الوقت المطلوب والاستفادة منه على الوجه الأمثل. وتقلصت فترات مفاوضات القرض الأخير من بنك الاستثمار الأوروبي مقارنة بالقروض السيادية السابقة.</p>	<p>أخيرا، ينبغي للصندوق أن يفكر بطريقة استراتيجية في الشراكات التي يرغب في تكوينها. وينبغي أن تفوق فوائد القروض وحجمها تكاليف المعاملات اللازمة لإنشاء الاتفاقيات.</p>

رد الإدارة	تعليقات من هولندا
<p>تتفق إدارة الصندوق تماما مع هذا النهج. ويربط تنقيح إطار الاقتراض المتكامل المقرر حاليا أن يُعرض على المجلس التنفيذي في دورته التي ستنعقد في مايو/أيار 2023 ربطا واضحا بين الحد الأقصى لنسبة الدين إلى رأس المال في الصندوق وسياسة كفاية رأس المال.</p>	<p>تود هولندا، في ضوء استعراض كفاية رأس المال الذي أجرته مجموعة العشرين، أن تقترح على الصندوق أن يأخذ في الاعتبار التوصيات الواردة في هذا التقرير أثناء إعادة احتساب نسبة الدين إلى حقوق المساهمين، وكذلك استعراض حد الاقتراض وتقديمه إلى المجلس التنفيذي.</p>